

Distr.: General
12 June 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:

منع الجريمة والعدالة الجنائية

عقوبة الإعدام وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام

تقرير الأمين العام

تصويب

١- الفقرة الثانية من الملخص

يستعاض عن النص الموجود بالنص التالي:

وعملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٤٥ (د-٥٤) و٥١/١٩٩٠، ومقرره ٢٤٧/٢٠٠٥، سوف يقدم هذا التقرير إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٥، وسيعرض أيضاً على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الرابعة والعشرين، كما سيُعرض على مجلس حقوق الإنسان، عملاً بمقرره ١١٧/١٨، في دورته الثلاثين.

٢- الفقرة ٢٤

يستعاض عن النص الموجود بالنص التالي:

٢٤- وأثناء فترة السنوات الخمس، استحدثت بعض الدول تشريعات وسّعت نطاق عقوبة الإعدام. ففي عام ٢٠١٠، أقرت غامبيا تشريعاً يعاقب بالإعدام على جرائم الاتجار



بالبشر والاعتصاب والسطو المقترن بالعنف وبعض الجرائم المتعلقة بالمخدرات.^(١) واعتمدت بنغلاديش قانون منع الاتجار بالبشر والقضاء عليه (٢٠١٢) الذي تصل فيه العقوبة القصوى على الاتجار المنظم بالبشر إلى الإعدام.^(٢) وعدّل برلمان بنغلاديش قانون مكافحة الإرهاب (٢٠٠٩) لجعل الإعدام العقوبة القصوى فيه.^(٣) واعتمدت كينيا قانون تنظيم قوات الدفاع لسنة ٢٠١٢، الذي يميز الحكم بالإعدام على أفراد قوات الدفاع في مجموعة من الجرائم.^(٤) واعتمدت الهند قانونها الجنائي (المعدّل) لسنة ٢٠١٣ الذي يميز الحكم بالإعدام على "مرتكبي جرائم الاعتصاب على نحو متكرر" أو جرائم الاعتصاب التي تفضي إلى وفاة الضحية.^(٥) واعتمدت بابوا غينيا الجديدة قانونا ينص على إعادة العمل بعقوبة الإعدام وتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل جرائم القتل بسبب الشعوذة وجرائم الاعتصاب والسلب المشدّدة.^(٦) وعدّلت نيجيريا قانون مكافحة الإرهاب لتوسيع نطاق عقوبة الإعدام لتشمل طائفة واسعة من الجرائم.^(٧) وفي الولايات المتحدة، اعتمدت ولاية ميسيسيبي تشريعا يضيف الجرائم الإرهابية إلى قائمة الجرائم التي تطالها عقوبة الإعدام.^(٨)

-
- (١) قانون مكافحة المخدرات المعدّل لسنة ٢٠١٠، وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص المعدّل لسنة ٢٠١٠، والقانون الجنائي المعدّل لسنة ٢٠١٠.
- (٢) المادة ٧ من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٢.
- (٣) A/HRC/21/29، الفقرة ١٧.
- (٤) قانون تنظيم قوات الدفاع الكينية رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢، المواد ٥٨-٦٤، و٧٢ و٧٣ و١٣٣.
- (٥) الهند، وزارة القانون والعدل، القانون الجنائي (المعدّل) رقم ١٣ لسنة ٢٠١٣.
- (٦) A/HRC/24/18، الفقرة ١٣.
- (٧) نيجيريا، قانون الوقاية من الإرهاب (المعدّل) لسنة ٢٠١٣؛ انظر أيضا A/HRC/21/29، الفقرة ١٧.
- (٨) الولايات المتحدة، الهيئة التشريعية لولاية ميسيسيبي، قانون مجلس الشيوخ رقم ٢٢٢٣ (٢٠١٣).